الفصل الخامس

الإنتاج الصناعي

في الوطن العربي

الفصل الخامس

الإنتاج الصناعي في الوطن العربي

بدأت الصناعة العربية في مستهل القرن التاسع عشر على درجة كبيرة من التأخر، فقد اقتصرت على تزويد السكان بالضروريات الأولية من الغذاء والكساء والأدوات المنزلية ولم تكن هناك صناعات تحويلية تتطلب استخدام عدد أو آلات معقدة الصنع، أو قوى محركة، سوى القوة العضلية والمواشي، وظل هذا الحال حتى ظهر "محمد على" على ولاية مصر، وبدأ تنشيط الصناعة لغرض حربي، غير أن تلك الصناعات ما لبثت أن زالت بزوال نفوذ محمد على وقوقعته داخل حدوده الأولى مرة ثانية بفعل القوى الأجنبية خاصة إنجلترا وفرنسا في ذلك الوقت.

أتاحت ظروف التدهور العظيم للصناعة في مصر والوطن العربي أجمع فرصة كاملة للبضائع الأجنبية لأن تجد سوقاً عربية متسعة حسبما رسمت القوى الأجنبية، وروج الاستعمار لفكرة أن الوطن العربي لا تتوفر له مقومات الصناعة، تضافرت عوامل كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية في مستهل القرن العشرين – خاصة بعد الحرب العالمية الأولى – لوضع الأسس الأولية للصناعات الآلية في الوطن العربي منها: النقص التي عانته هذه الدول في كثير من السلع التي كانت تأتيها من الخارج نظراً لتوقف حركة السفن والتجارة الخارجية أثناء الحرب، فقد أصبحت دول المنطقة بعد زوال السيادة العثمانية عليها أقدر على استعمال الرسوم الجمركية كوسيلة لحماية بعض الصناعات المحلية.

ويعتبر عام ١٩٣٠ الذي تخلصت فيه مصر وسوريا ولبنان من النظام الجمركى السابق، هو عام مشهود بالنسبة للصناعة في هذه الأقطار، وقد ساعد على هذا النمو ظهور الوعى السياسى والتفكير القومى في البلاد العربية، فبدأت الأصوات الوطنية تنادى بأن تخلف العرب السياسى يرجع إلى تخلفهم الصناعي، وان الدول الصناعية المستعمرة مصرة على إبقاء العرب زراعيين، فلما نسبت الحرب العالمية الثانية،

وانعدمت المنافسة الأجنبية تقريباً اتسع المجال أمام الصناعات الوطنية مرة أخرى، فأخذت تتطور، وكان هذا التطور ظاهراً في مصر بصورة أكثر مما في الدول العربية الأخرى، فأخذت الصناعة تتطور بنسب متفاوتة بين أقطار الوطن العربي.

خصائص الصناعة العربية:

لا تعتبر الدول العربية صناعية في المرتبة الأولى، ولكن بدأ يظهر في بعضها نظام الصناعة الحديثة، إلا أنها لا زال أمامها مشوار طويل على درب التنمية والتصنيع.

وكما يبدو من الجدول رقم (٤) أن هناك دول عربية يسهم الدخل الصناعي فيها بنسب عالية في إجمالي الناتج المحلى كما هو الحال في عشر دول عربية على الأقل ففي السعودية (٥٥.٤%) عام ١٩٩٨ وقطر (٥٤ %والجزائر (٤٩%) واليمن (٤٦.٦%) والكويت (٤٦%) وليبيا (٤٣.١%) والإمارات (٣٣.٨ %والبحرين (٣٣.٤%) والمغرب (٣٢%)، ويغلب على هذه الدول جميعها فيما عدا المغرب الاعتماد على تكرير البترول وتصدير مشتقاته والتوسع في صناعته والاستثمار فيه بجانب صناعة الغاز الطبيعي واستثماره أيضاً . إلا أن مساهمة هذا القطاع الصناعي في احتواء العمالة تعد قليلة في لا تتعدى ١١% بالسعودية و ٧.٥% بقطر و ٢٢.١% بالجزائر و ١٢.٧ %بعمان و ١.٠٣% باليمن و ٣٠.٥% بليبيا و ٣٣.٨% بالإمارات و ٣١.٥% بالبحرين و ٢١ %بالمغرب، الأمر الذي يدل على أن قطاعات الصناعة خاصة البترولية آلية لا تعتمد على العمالة الكثيفة.

في المقابل هناك دول تزيد فيها نسبة العاملين في مجال الصناعة من جملة العمالة على نسبة مساهمة الدخل الصناعي في إجمالي الدخل المحلى، كما هو الحال في العراق وذل لتوقف معامل التكرير وتدمير أعداد كبيرة منها أثناء حرب الخليج الثانية والاعتماد على الصناعات الأخرى الخفيفة.

كثيفة العمالة كذلك لبنان حيث لا تعد صناعة تكرير البترول بها هي الأساس بل صناعات أخرى كثيف العمالة، كذلك سوريا ولكن بنسبة اقل.

لا يعد الارتفاع في نسبة مساهمة الدخل الصناعي في الناتج المحلى الإجمالي بنحو نصف الدول العربية عن ٣٠% مؤشراً على التقدم الصناعي العربي، ولكن يغلب على معظم هذه الصناعات الصفة الاستخراجية بصورة تزيد على التحولية في أغلب الدول العربية، كما أن الإنتاج الصناعي التحولي في المنطقة العربية لا يتجاوز ٤.٥% من الإنتاج الصناعي التحويلي في الدول النامية، ويتركز نحو نصف نشاط الصناعة التحويلية في ثلاث دول عربية فقط هي مصر والسعودية الجزائر .

الوضع الصناعي في الدول العربية

توزيع الدخل الصناعي والعاملين بقطاع الصناعة في الوطن العربي عام ١٩٩٨

الدولة	الدخل الصناعي من الدخل الكلى%	العاملين بالصناعة من جملة العمالة%
السعودية	٥٥.4	١٠.9
قطر	٥٣.7	٧.5
الجزائر	٤٩	٢٢.1
عمان	٤٧.3	١٢.7
اليمن	٤٦.6	١٠.3
الكويت	٤٦	٣٠.5
ليبيا	٤٣.1	٢٠
الإمارات	٣٣.8	٣٣.8
البحرين	٣٣.4	٣١.5
المغرب	٣٢	٢١
مصر	٢٩.8	٢٣.5
تونس	٢٩.6	٢٩.6

الدولة	الدخل الصناعي من الدخل الكلى%	العاملين بالصناعة من جملة العمالة%
الأردن	٢٥.9	٢٥.9
موريتانيا	.7٢٥	.1٥
لبنان	.2١٩	٣٦
سوريا	١٩	٢١
جيبوتى	١٧	١٧
السودان	.9١٦	.9١٠
العراق	.9١٣	.2٢٤
الصومال	.9٧	٢

***جمعت بيانات هذا الجدول من خلال . التقرير السنوى للامين العام . لاتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة الزراعة للبلاد العربية لعام ١٩٩٩ . حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.**

وإذا تتبعنا الوضع الصناعي بالدول العربية بالترتيب حسب مساهمة الدولة بالدخل الصناعي في الناتج الحلى الإجمالي نجد...

١ - **السعودية:**

يتميز قطاع الصناعة بسيطرة صناعة النفط والغاز، و هذا أمر طبيعى بدولة تنتج ثلث ما تنتجه منظمة الأوبك وأولى دول الوطن العربي إنتاجاً، ويلعب قطاع النفط دوراً محورياً في الاقتصاد السعودى مشكلاً ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي و ٩٠% من عوائد الصادرات و ٧٥% من إيرادات الخزينة . كما تصنع السعودية الحديد والصلب والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة والصناعات الخفيفة كمواد البناء والمنتجات الغذائية والحيوانية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩.٥% من الناتج المحلى والإجمالي مقابل ٣٧.٢% للصناعات الاستراتيجية.

٢ -**قطـر:**

سيطر قطاع النفط على الاقتصاد القطرى مشكلاً ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي و ٨٠% من عوائد الصادرات و ٦٥% من إيرادات الحكومة، ومن أسباب ذلك ونتائجه معاً قامت قطر بتطوير عدد من المشاريع الصناعية التي تستخدم كلقيم مثل البتروكيماويات والأسمدة إلى جانب مشاريع الحديد الصلب . ويشمل القطاع الصناعي البتروكيماويات والأسمدة، وتسييل الغاز وتكرير النفط وصناعة الحديد والصلب والأسمنت، ومطاحن الدقيق، إلى جانب المنظفات والصباغ والجبس ومستحضرات التجميل، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٧.٥% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٣٨.١ %للصناعات الاستخراجية، وتجدر الإشارة إلى أن البلاد تحتل مركز الصدارة في حجم النشاط الصناعي للغاز الطبيعي في المنطقة، حيث تقوم بل قامت بتنفيذ مشروعين كبيرين لتصدير الغاز السائل (قطر غاز وأرس غاز) بمشاركة شركات عالمية.

٣ -**الجزائر:**

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية متينة تؤهلها للتطور، وتعتمد البلاد اساساً على صناعة الغاز الطبيعي والنفط، التي تشكل حوالي ٥٧% من الإيرادات الحكومية و ٣٠ %من الناتج المحلى الإجمالي، وأكثر من ٩٥% من الصادرات، ويذكر أن المؤسسات العامة الصناعية في الجزائر تساهم بأكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج الجزائرى وإلى جانب صناعة النفط والغاز، بها صناعة الحديد والصلب والصناعات الخفيفة والبتروكيماويات والصناعات الغذائية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٣٠% للصناعات الإستخراجية.

٤ -**عُمان:**

تسيطر على الصناعي العمانية تكرير النفط والغاز، فرغم المحاولات في تنويع مصادر الدخل، وإقامة بيئة اقتصادية جاذبة لرؤوس الأموال المحلية والعالمية، فلا يزال النفط يلعب دوراً مركزياً في الاقتصاد العمانى وتؤثر إيراداته على مستوى

أداء النشاطات الاقتصادية الأخرى، وبالإجمالي يشكل ٨٠% من عوائد الصادرات و ٧٨% من إيرادات الحكومة وحوالي 40% من الناتج المحلى الإجمالي، وإلى جانب صناعة النفط وتكريره والغاز الذي يحظى باستثمارات تزيد على ٤ مليارات دولار، هناك صناعة النحاس إلى جانب صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم، ولدى البلاد مشاريع في صناعة البتروكيماويات والألمنيوم والأسمدة

٥ - **اليمن:**

تعد صناعة اليمن خفيفة فيما عدا صناعة تكرير البترول، تضم اليمن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات والأسماك المعلبة والنسيج وصناعة منتجات المعادن وصناعة الأسمنت وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١% من الناتج الإجمالي المحلى، مقابل ٣٠% للصناعات الاستخراجية، وقد أفاد مسح صناعي بأن المنشآت الصغيرة تمثل ٩٥% من إجمالي منشآت الصناعات التحويلية وتستخدم ٤٨% من العاملين في القطاع الصناعي وتحقيق ٢٦% من القيمة الإجمالية للإنتاج، ويستحوذ القطاع الخاص على ملكية معظم المنشآت الصناعية، فيما لا يتجاوز حصة القطاع الخاص الأجنبى سوى ١٢. %

٦ - **الكويت:**

تسيطر صناعة النفط وتكريره على معظم الصناعة الكويتية، ذلك أن قطاع النفط يعتبر عماد البناء الاقتصادي مشكلاً نسبة ٤٥ %من الناتج المحلى الإجمالي و ٩٥% من عوائد الصادرات و ٨٥% من مداخيل الدولة، وقد أدى نمو الصناعة والقطاع المالي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للبلاد خلال الفترة1998 – 1994 ، في أعقاب حرب الخليج الثانية، وإلى جانب صناعة تكرير النفط هناك صناعة البتروكيماويات والمنتجات المعدنية والصلب والأسمنت وصناعة مواد البناء والمواد الغذائية، بالإضافة إلى بعض الصناعات الخفيفة . وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٣.٣% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل ٤٠% للصناعات الاستخراجية.

٧ - **ليبيا:**

تمتلك ليبيا قطاعاً صناعياً يضم العديد من النشاطات، ومن أهم الصناعات في ليبيا صناعة النفط والغاز ويشكل النفط عماد الاقتصاد الليبى، إذ يشكل حوالي ثلث الناتج المحلى الإجمالي ومجمل الصادرات، وعلى الرغم من الحظر الدولي المفروض على البلاد، إلا أن الشركات النفطية الأوروبية والكندية وسعت نشاطاتها النفطية في ليلبيا . وإلى جانب صناعة النفط والغاز هناك صناعة البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب والأسمنت، إلى جانب صناعات خفيفة أخرى، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٩.٧% من الناتج المحلى الإجمالي، مقابل ٢٤.٨% للصناعات الاستخراجية.

٨ - **الإمارات:**

تضم الإمارات العديد من الصناعات اهمها النفط والغاز، إذ يلعب النفط دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من سياسة تنوع مصادر الدخل، بلغت مساهمت هذا القطاع ٣٦% من الناتج المحلى الإجمالي و 47% من عوائد الصادرات و ٦٩% من الإيرادات الحكومية، كما تضم البلاد صناعة الحديد والصلب والألمنيوم والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء والزجاج والأصباغ وصناعة الغزل والنسيج والملابس الوجلود، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١.١%، مقابل ٣٠.٦% للصناعات الاستخراجية.

٩ - **البحرين:**

وقد سيطرت على الصناعات البحرينية صناعة النفط والتي شكلت هذه الصناعة حوالي ٦٧% من إجمالي الصادرات و ٥٧% من إجمالي إيرادات الدولة وتتكون من نفط خام أساساً من السعودية، والتي قامت بتحويل نفط حقل أبو سعفة على حدود البلدين إلى البحرين في عام ١٩٩٦، مما زاد من عائدات البحرين النفطية، وتجدر الإشارة إلى أن البحرين هي الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجى التي تصدر منتجات نفطية ولا تصدر نفط خام، وتشهد البلاد عدداً من المشاريع الصناعية ومشاريع التوسعة، ولاسيما في قطاع النفط والغاز والألمنيوم، إلى جانب عدد من

المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويساعد في ذلك تمتع البلاد بأنظمة نقل واتصالات متطورة، مما جعلها مركزاً لعدد من الشركات العالمية، ومركزاً للانشطة المالية والاستثمارية . كما تضم البلاد صناعة صهر الألمنيوم والحديد والصلب والصناعات الخفيفة والمتوسطة وإصلاح السفن، وتشكل الصناعات الحويلية حوالي ١٤.٧% من الناتج المحلى الإجمالي، مقابل ١٨.٧% للصناعات الاستخراجية.

١٠ – المغرب:

وتضم المغرب صناعة الفوسفات ومنتجات النسيج والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية والورق ومصنوعاته والصلب والحديد ومنتجات منجمية مصنعة ومنتجات معدنية وكيماويات ومعدات كهربائية وإلكترونية ومنتجات مطاط وبلاستيك، وتشكل الصناعات التحويلية حوالي ١٧.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، والصناعات الإستخراجية ١.٨. %

١١ – مصر:

تشهد مصر حركة اقتصادية نشطة في قطاع الصناعة، وتعد أهم صناعاتها هي المنتجات النفطية التي تمثل أولى صادرات مصر، إلى جانب صناعة الغزل والنسيج والمنتجات الغذائية وصناعة الحديد والصلب والألومنيوم والمنتجات المعدنية والهندسية ومنتجات الأسمدة والمنتجات الكيماوية والدوائية ومنتجات مواد البناء والأسمنت والفوسفات، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٦.٢% للصناعات الإستخراجية.

١٢ – تونس:

تهتم تونس بقطاع الصناعة لحاجتها لتنويع القطاعات الاقتصادية، وتعد أهم الصناعات التونسية هي المنسوجات والألبسة والصناعات الغذائية والجلود والأحذية ومواد البناء والمعدات الكهربائية والإلكترونية، إلى جانب الفوسفات وتكرير البترول والأسمنت، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١٨.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 1.8% للصناعات الإستخراجية.

١٣ - **الأردن:**

يسيطر قطاع الخدمات الأردنية على حوالي ٧٥% من الناتج المحلي الإجمالي أثر ذلك على القطاع الصناعي الذي تحاول الدولة النهوض به، وتتشكل أهم الصناعات الأردنية من الفوسفات والبوتاس والمنتجات البترولية والأسمنت والصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية والأدوية وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ١١.٤% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٣٠.٦% للصناعات الإستخراجية

١٤ - **موريتانيا**

تعاني البلاد من نقص في اليد العاملة الماهرة، وتخلف في البنية التحتية، أثر ذلك على القطاع الصناعي، الذي يتمحور حول صناعة الأسماك، حيث يعتبر قطاع صيد الأسماك وتصنيعه مصدراً حيوياً لمعيشة السكان لمداخيل البلاد التصديرية، إلى جانب تعدين خامات الحديد والجفصين والنحاس والذهب، وليس لموريتانيا مصادر هيدروكربونية، لكن صناعة النفط تعتبر قطاعاً هاماً لاقتصادها وتعد موريتانيا واحدة من أصل أربع بلدان في غرب أفريقيا تمتلك مصفاة تكرير عاملة، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٨.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٠.٩ %للصناعات الإستخراجية.

١٥ - **لبنان:**

يسهم القطاع الصناعي اللبناني بنحو 19.2% من الناتج المحلي الإجمالي تعد أغلبها صناعات تحويلية، وتعد أهم الصناعات في لبنان، صناعة المنسوجات والألبسة والورق ومصنوعاته والمصنوعات الغذائية ومصنوعات الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والصناعات المعدنية والأجهزة الكهربائية ومنتجات الصناعات الكيماوية والأسمنت وصناعة الجلود والأحذية.

١٦ - **سوريا:**

تقوم سياسة الحكومة في المجال الصناعي، في الحفاظ على القطاع العام الصناعي وتنميته وتوسعته والسماح بدخول القطاعين الخاص والمشترك كافة

الأنشطة الصناعية، ويشتمل الإنتاج الصناعي على الجرارات الزراعية والأسمدة والأسمنت والكهرباء والصناعات الأساسية ومنتجات النفط والغاز، والمنتجات القطنية وتعليب الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان ومصافي السكر وطواحين الدقيق ومعاصر الزيوت والزيتون، هذا فضلاً عن الأدوية والزجاج وأجهزة التليفزيون والغسالات وغيرها.

١٧ - **جيبوتى:**

يتصف القطاع الصناعي في جيبوتي بالحجم الصغير والتي تقوم على صناعة المأكولات والمشروبات والأساس والألبان والورق ومواد البناء وتعبئة المياه والمصنوعات الحرفية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٣.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١٢.٤ %للصناعات الإستخراجية.

١٨ - **السودان:**

تضم السودان عدة صناعات تتمثل في الصناعات النسيجية ولا سيما تكرير السكر وشحن الدقيق وإنتاج الزيوت النباتية والصناعات الجلدية والأسمنت والصناعات الصغيرة ويعمل القطاع الصناعي بطاقة استخدام متدنية، وتشكل الصناعات التحويلية نسبة ٨.٨% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 8.1% من الصناعات الإستخراجية.

١٩ - **العراق:**

تعاني العراق من عدم توفر مستلزمات الإنتاج والتي دمرت وعانت أثناء حرب الخليج الثانية، وقامت السلطات العراقية بإعادة بناء جزء كبير مما دمر، وقامت بإصلاح معظم المنشآت الإنتاجية النفطية لديها وبعض من البنية التحتية، ولكنها تواجه نقصاً حاداً في الحصول على المواد الأولية وقطع الغيار الضرورية لتنشيط القطاع الصناعي، مما أدى إلى إغلاق العديد منها، والعراق من الدول الغنية بالثروة الطبيعية والمائية، وكان لديها صناعات هامة في مجال النفط والفوسفات والصلب والحديد والألومنيوم والبتروكيماويات، وتتركز الصناعة أساساً على قطاع

النفط .. وقبل الحرب كانت هناك مشاريع صناعية مهمة على صعيد إنتاج الفوسفات والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم والصناعات التقنية والهندسية، وشكلت الصناعات التحويلية نسبة ٧.٨% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧، مقابل٢.٢% للصناعات الإستخراجية، وكانت هذه النسبة عام 1990 نحو ٨.٨% و١٤.٣% على التوالي.

٢٠ - **الصومال:**

تأثرت الصناعة الصومالية للظرف الاقتصادية بها، إذ تعتبر الصومال من الدول الأقل نمواً في العالم، ويتركز القطاع الصناعي حول تصنيع المنتجات الزراعية وخصوصاً تكرير السكر وتعليب اللحوم وتصنيع الأسماك والدباغة، إلى جانب تكرير النفط، وبلغ إجمالي الطاقة التصميمية القائمة في الصومال لتكرير النفط ١٠ آلاف برميل يومياً عام ١٩٩٦، ويوجد في الصومال مصفاة واحدة في مقديشيو تقوم بتكرير النفط الخام المستورد من السعودية.

أهم التحديات التي تواجه الصناعة العربية :-

بدا من العرض السابق لمراحل البحث أن الوطن العربي من ملاك المواد الخام البارزة لهم الصناعات على مستوى العالم ..ولكن المادة الخام وحدها ما هي إلا إحدى يدي التصفيق، ولو استعرضنا قصة الصناعة في مراحلها المختلفة يتضح لنا ذلك . فلقد كان للتغيرات الناجمة عن الثورة الصناعية الأولى في العالم أثر ضخم في البنية التحتية لنقل البضائع وأنظمة التجارة، وأدخلت الثورة الصناعية الثانية زيادة دراماتيكية في مجال المنتجات والخدمات التي أصبحت متوفرة، والتي كانت لها شعبية وعليها طلب في أرجاء العالم .

أدرك آدم سميث أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط Dematerialisationالتدريجي للاقتصاد مع المادة .. لقد أدرك أن المهارات البشرية والإبداع كانت في عام ١٨٠٠ أكثر أهمية من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجياً أهمية المواد الخام والعمالة غير الماهرة في الاقتصاد . وتصارعت عملية فك الارتباط مع المادة كثيراً خلال القرن العشرين، وكدت تكون مكتملة اليوم، وإجمالي الناتج الوطني العام في البلدان الصناعية الرئيسية مرتكزة على "العلم" . وعلى العكس من ذلك فإن اقتصاديات البلدان العربية لا تزال مرتكزة كلياً على تصدير المواد الخام، ولا تشكل المنتجات المعتمدة على المهارة والقيمة المضافة سوى نسبة صغيرة من إجمالي الناتج القومي العربي.

تحديات الصناعة العربية :-

تواجه الصناعة العربية عدة حقائق هامة بعد اجتياز ها ذكون أو لا ذكون وتنحصر أهم هذه التحديات في:-

تدخل المنطقة العربية القرن الحادي والعشرين وتوزيع الوظائف في قطاعاتها الإنتاجية مشابهة لما كان علية الحال في القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال، فإن حصة الزراعة في مصر (٣٢%) وفي المغرب (٤٠%) وفي عُمان (٤١.٧%) وفي تونس (٢٢.٧%)وفي اليمن (٥٦.١%) ذلك مقابل (٥(%) بالدول الأوروبية. كذلك لا تعكس الحصة العالية للعاملين في قطاع الخدمات في البلدان العربية اقتصاداً علمياً حديثاً مرتكزاً على الثقافة المعلوماتية، بل هي تعكس وجود بيروقراطيات حكومية غير كفوءة، ويبدو ذلك بوجه خاص في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تزيد حصة العاملين في قطاع الخدمات على (٦٠%) في الأردن،(67%) في البحرين، و(٥٧%) بالإمارات و(٧٦%) بالسعودية و(٩٠%) بقطر و(٦٨.١%) بالكويت و(٧٤%) بليبيا . وفي الواقع فإن كل البلدان العربية تعاني عدداً فائضاً من الموظفين في وظائف متدنية الكفاءة ومنخفضة القيمة المضافة في قطاع الخدمات.

وإذا انتقلنا إلى قطاع الصناعة فتقل به القيمة المضافة إلى أدنى مستوياتها، حيث تسيطر الصناعة الإستخراجية لا التحويلية على أغلب الصناعات غالبية الدول العربية، فقد بلغت نسبة مساهمة الصناعة الإستخراجية من جملة مساهمة الدخل الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في قطر نحو ٨٤.٥ %والسعودية ٧٩.٧% وجيبوتي ٧٧.٥% والجزائر ٧٦.٩% والإمارات 73.4% واليمن ٧٣% والأردن ٧٢.٩% وليبيا ٧١.٩% والبحرين ٥٦% وموريتانيا ٥٥.٩ %والكويت ٧٥%والسودان ٤٨% في المقابل منها وصلت إلى مستوى متدني عن ذلك بكثير في باقي الدول العربية فلا تتعدى ٢٦.٧% بمصر و٨.٨% بالمغرب و٨.٦% بتونس و٢٢% بالعراق. ناهيك عن مستوى الدخل الصناعي المنخفض مقارنة بالدول الصناعية الكبرى أو التي تخطو خطوات جادة نحو التصنيع.

وقد خلف التقدم الصناعي الهائل أمراً يتطلب التحدي لدى القطاعات الصناعية العربية، هو أن عدد الوظائف المتوفرة للعمال غير المهرة آخذ في الاختفاء بسرعة، ويقدم "ريفكن" تنبؤات دراماتيكية عن الاستغناء المتوقع عن العمال في شركات أمريكية رئيسية، وهو يتصور نهاية العمل كما نعرفه اليوم ويتنبأ بانخفاض التوظيف في التصنيع وفي صناعات الخدمات.

كما أظهرت دراسة حديثة أن استثمارات الولايات المتحدة الخارجية لم تعد تجتذبها العمالة الرخيصة، بل ٧٦% من إجمالي الاستثمارات الأمريكية الخارجية عام ١٩٩٦ كانت في بلدان مرتفعة الأجور . في ظل ذلك فإن التحصيل العلمي للعمالة العربية لا يؤهلها للمنافسة الدولية، وأظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي أن معدل سنوات الدراسة في عام ١٩٩٢ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان ٣.٦ سنة، وفي الصين كان المعدل ٥.٢ سنة، وفي أمريكا اللاتينية ٤.٩ سنة، بينما كان في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ٩.٦ سنة، وفي بلدان حلف شرق آسيا ٨.٢ سنة، وكان التنبؤ للعام ٢٠١٠ في حد يتراوح بين ٤.٥ إلى ٥,٥ سنة للمنطقة العربية بالمقارنة بـ ٥.٤ إلى ٦.١ في الصين و٧.٣ إلى ٧.٩ في شرق آسيا و٥.٥ إلى ٦.١ في أمريكا اللاتينية.

وانعكس على ما سبق مستوى شديد الانخفاض للقيمة المضافة من قبل العمال العرب، ومستوى شديد الانخفاض من الإبداع ومستوى بالغ الارتفاع من عدم الاستقلال التقني.

تكمن الضرورة في تصحيح خطط ومناهج التطوير التقني .. فقد سعت الدول العربية منذ استقلالها إلى التخلص من علاقات التبعية مع مستعمريها السابقين، وقد استثمرت هذه الدول بكثافة في التعليم والبنى التحتية، إلا أنها أخفقت في تطوير أنظمتها الوطنية للعلم و التكنولوجيا .

فقد تضمنت القوى العاملة العربية التي بلغ تعدادها عام ١٩٩٧ أربعة وثمانين مليوناً نحو عشرة ملايين من خريجي الجامعات، وكان حوالي ٣٥% من خريجي

الجامعات هؤلاء يحملون شهادة بكالوريوس في العلوم أو شهادة أعلى في العلوم الأساسية أو التطبيقية، ومن بين هؤلاء نحو ٥٠ألف يحملون شهادة دكتوراه في أحد حقول العلوم الأساسية أو التطبيقية إلى جانب نحو ٧٠٠ ألف يحملون شهادة الهندسة، وكان يتخرج في الجامعات المصرية حتى عام ١٩٤٢ ثلاثمائة مهندس سنوياً، وفي عام ١٩٨٥ تحرج في الجامعات العربية ما مجموعة ٢٤ألف مهندس، أي أن البلدان العربية تغلبت على النقص الحاد في أصحاب المهن والحرف منذ وقت طويل .. وارتفع عدد الجامعات العربية من ١٠ عام ١٩٥٠ إلى ١٧٥ عام ١٩٩٥.

مع ما سبق فليس هناك ما يدعو للابتكار الصناعي أو التطوير التقني العربي الخالص أو القيمة المضافة من قبل العمال العرب، ومن أبرز ذلك الوضع دراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا الصادرة عام ١٩٩٧ عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) التابعة للأمم المتحدة، كذلك التقارير الاقتصادية الموحدة السنوية الصادرة عن جامعة الدول العربية والصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وصندوق النقد العربي ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط "أوبك. "

ولم تسع تقارير الاسكوا الاقتصادية السنوية ولا التقرير الاقتصادي الموحد إلى تفسير كيف أن المنطقة العربية استثمرت نحو ألفي مليار دولار أمريكي في إجمالي تشكيل رأس المال الثابت (G.F.C.F) خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، في ظل النمو الاقتصادي للفرد فيها خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين يتراوح بين الصفر والسلبي .. ولعل من الواضح أن ما يكمن في أساس تسجيل الصفر في نمو إجمالي الناتج الوطني بالنسبة للفرد هو تطبيق طريقة تسلم المشاريع جاهزة ومكتملة "Turn-key" من الشركات الأجنبية صاحبة الالتزام، دونما التعرف على التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشاريع . ولم تتطرق هذه المنظمات أو غيرها من المنظمات الوطنية أو الإقليمية إلى دراسة ظاهرة الاقتصادية العربية على الرغم

من الأهمية الجوهرية لهذه الحقائق في عمليات العولمة وفك الارتباط مع المادة Dematerialisation .

ويجري التعاقد عادة مع شركات أجنبية لتنفيذ المشاريع الرئيسية للقطاع العام العربي، وخصوصاً تلك المتعلقة بالنفط والغاز والمطارات والأسمنت والفوسفات والصناعة مع توفير ضئيل لانتقال التكنولوجيا، حيث طلب اتحاد الصناعات الكويتي من حكومته تطبيق قرارها دعم المتعهدين المحليين، وقال الاتحاد أن قطاع النفط والغاز يفضل شركات أجنبية على الشركات المحلية، واتبعت البلدان العربية بوجه عام مزيداً من سياسات التبعية التكنولوجية في وقت كانت تزيد فيه من عدد القوة العاملة المهنية فيها، وكانت النتيجة الصافية لذلك انخفاض عائدات الاستثمار وإنتاج العمالة وازدياد كلفة البرامج.

ولم يتلق التنسيق بين الأنظمة التعليمية وسوق العمالة سوى اهتمام تحليلي محدود، وليس هناك من تناسب بين العض والطلب، سواء في الميدان أو في وضع مناهج الدراسة وإحدى وظائف منظومة التعليم والبحث والتطوير والسياسة الاقتصادية وسوق العمل، وساهم عدم التلاؤم بين هذه الوظائف المهمة المختلفة في إنتاجية عمل متدنية وإنتاج اقتصادي منخفض وانتشار البطالة وهجرة الأدمغة على مدى واسع.

واليوم ... يعد تأسيس آليات النمو والمؤسسات التي تسهل تحويل الكفاءة العلمية إلى نشاطات اقتصادية منتجة ومبتكرة، يشكل تحدياً أساسياً في الانتقال من مجتمع زراعي وريعي إلى مجتمع صناعي موجه نحو الإنجاز .

ويمكن تقديم أمثلة عديدة لإظهار حقيقة أن البلدان العربية لا تفيد نفسها من الفرص لتسخير التكنولوجيا في تقوية نموها الاقتصادي، فخلال الستينيات . على سبيل المثال، تم تطوير تقنيات تسييل غاز لتسهيل تصدير الغاز الطبيعي من الجزائر، وفي ذلك الوقت كان البحث والتطوير في تسييل الغاز الطبيعي في مدى المهندسين الكيماويين والميكانيكيين العرب . وبعبارة أخرى، كانت هناك أعداد كبيرة من العلماء

والمهندسين العرب الذين يمكن تجييشهم لبرامج بحث وتطوير في هذه التكنولوجيا .. وكان يمكن من حيث المبدأ لعدة بلدان عربية المساهمة في مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية لتطوير تكنولوجيا تسييل الغاز، وكان يمكن لكل المشاركين الاستفادة اقتصادياً وتقنياً من ذلك إلا أنه لم يتم السعي لإقامة مثل هذه المشاريع المشتركة . بل الأمر المؤلم هو أن البلدان العربية لا تزال تستورد تقنيات تسييل الغاز دونما العمل على نقل تكنولوجيا كل مشروع يتم إنجازه، خاصة وأن تكلفة نظام تسييل الغاز القطري وحده تزيد على ثلاثة مليارات دولار.

وتظهر دراسة للبنك الدولي عن صناعة النسيج في مصر أن سوء الإدارة الفنية يعمل على تخريب الإنجاز الاقتصادي لهذه الصناعة . حيث أن العديد من الأنوال الحديثة والغالية الثمن يستعمل في إنتاج الأصناف القليلة القيمة نفسها التي كانت تنتجها الأنوال القديمة البالية.

ولا عجب أن أخفقت مصر في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان من العالم الثالث، ذلك أن بلداناً حديثة الدخول في صناعة النسيج والثياب مثل كوريا تصدر بما قيمته ١٥.١ مليار دولار وتيوان التي تصدر ما قيمته ١٢.٢ مليار دولار، بينما تصدر مصر ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط.

تواجه الصناعة العربية تحد يعد أهم التحديات وأكثر ها إنجازاً على الإطلاق، وهو تطوير العلوم العربية وتوحيدها وتفعيلها، لعمل ثورة صناعية طال ارتقابها في الوطن العربي فترة زادت عن خمسين سنة.

ويبدأ التحدي للبلدان العربية بمضاعفة المبلغ ٧٥٠ دولار أمريكي أو ٠.٢% من إجمالي ناتجها الوطني والذي خصصته للبحث والتطوير، أسوة بما خصصته البلدان المصنعة الجديدة من واحد إلى ثلاثة بالمائة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، بينما تخصص البلدان الصناعية حوالي أثنين إلى ثلاثة مائة من إجمالي ناتجها الوطني للبحث والتطوير، وكان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير عام ١٩٩٥ هو ٥٠٠ مليار دولار.

كما للوطن العربي فرصة توسيع السياسات التكنولوجية الراهنة نحو مساحات من النشاط التكنولوجي في المجال الهندسي والانشاءات والتصنيع الزراعي، الأمر الذي سيؤدي ولا شك إلى مكافآت اجتماعية اقتصادية غنية سريعة.

يعد الوطن العربي أكبر مصدر في العالم للنفط والفوسفات، وهو منتج رئيسي للأسمنت والمذسوجات، وهكذا فهو يوفر سوقاً داخلية واسعة لسلسلة كبيرة من الخدمات الفنية والمنتجات والتجهيزات لمد هذه الصناعات بأسباب الحياة، إلا أن التوظيف المرتبط بهذه الصناعات يجري تصديره للخارج نتيجة للسياسات التقنية العربية، وهكذا فلا يستخلص سوى منفعة قليلة من استثمارات عربية ضخمة في هذا القطاع، وقد يزيد مجموع التوظيف الأجنبي في الخدمات الهندسية لدعم الاستثمار العربي على مليوني مهندس وفني، وهذه الأرقام لا تمثل عدد العمال العاملين في الموقع لبناء مثل هذه المشاريع وهناك في قطاع النفط والغاز العربي وحده خسارة في توظيف مليون مهندس وفني مستخدمين في هذا القطاع من خارج الوطن العربي، ويمكن لتبني سياسات تكنولوجية ملائمة أيُحدث إنتاجاً محلياً لمجموعة واسعة من الخدمات التقانية والمنتجات المطلوبة.

ويتضح أن ليس هناك بلد عربي بحجم كاف لإعالة هذه النشاطات التكنولوجية بمفرده، إلا أنه بإمكان سياسات تقنية منافسة أن توفر تقاسماً في المنافع والمخاطر، ويمكن تبني سياسات تقانية تناسب المنافع المقارنة للبلد العربي، كما يمكن إتباع سلسلة واسعة من السياسات مثل: تشجيع بعض الشركات الأجنبية التي توفر الخدمات الهندسية الآن على الانتقال إلى بلد عربي آخر أو أكثر من بلد، أو تشجيع التطوير المحلي لبعض هذه الخدمات عن طريق عمليات المصدر الخارجي والمشاريع المشتركة أو المستقلة.

وتجدر الإشارة إلى أن أكبر نشاط اقتصادي عربي هو الإنشاءات، ويُنفق نحو ١٣٠ مليار دولار سنوياً لهذه الغاية، وقدرت في مكان آخر أن أكثر من ٧٠% من هذا المبلغ ينفق خارج الاقتصاديات العربية حيث تشمل استيراد العمالة والخدمات والتقنية

(الخدمات الاستشارية والتعاقدية) والمعدات والتجهيزات وكلفة النقل والخدمات المالية.

ويمكن توفير ٨٠% - ٩٠% من هذه الواردات على الأقل داخل الوطن العربي، وقيام صناعة إنشاءات عربية إقليمية متركزة على القدرات التقنية المتوفرة، سيدبر سبعة ملايين وظيفة جديدة إلى جاني أنه سيوسع القطاع المالي العربي ويثريه .. ويمكن لهذا أن يوفر نحو ٧٠-٨٠ مليار دولار سنوياً تتسرب حالياً خارج الاقتصاد العربي.

هناك كمية كبيرة من البحث العلمي متوفرة فوراً كحلول للمشاكل التي تواجه التصنيع الزراعي والنهوض به وتطويره مما يساعد في تسوية الميزان التجاري ويوفر ٢٥ مليار دولار للاقتصاد العربي.

وبذلك يمكن لتسويغ (عقلنة (صناعات النفط والغاز والإنشاءات والقطاع الزراعي إطلاق موارد مالية كبيرة (في حدود 150 مليار دولار) للاستثمار الإضافي في البلدان العربية.

حجم الإنتاج الزراعى ومستوى الإنتاجية:

كان الإنتاج الزراعى قد حقق نحو ١١.٣% من جملة الناتج المحلى الإجمالي العربي عام ٢٠٠١ والبالغ ٧٠٩ مليار دولار، أى أن إنتاجية العامل في الزراعة العربية قد بلغت ٣٠٧٧ دولاراً، و هي إنتاجية متدنية إذا ما قورنت بنظيرتها في الولايات المتحدة (٣٩٣٤٣ دولاراً) واليابان (٢٧٦٢٢ دولاراً) وفرنسا 27909) دولاراً)

وإذا انتقلنا من الإجمالي العام للناتج الزراعى العربي إلى مكوناته من السلع المختلفة نجد أن أهم هذه المكونات هي:

الحبوب الغذائية:

لغ إنتاج الحبوب في الوطن العربي نحو ٤٠ مليون طن أى ٧٢.٢% من إجمالي الطلب العربي على الحبوب وذلك على مساحة نحو ٢٨ مليون هكتار عام ٢٠٠١ (٨)، وقد بلغت إنتاجية الهكتار من الحبوب في الوطن العربي نحو ١.٤ طن

مقابل ٢.٧ طن للهكتار في المتوسط العالمى، ورغم أن مصر تحقق مستواً مستقراً أو متزايداً باستمرار من إنتاجية الحبوب بنحو ٦.١ طن للهكتار عام ١٩٩٥، بما يضعها أعلى مستويات الإنتاجية في العالم (٩)، إلا أن مجمل الدول العربية الأخرى ذات مستوى متدن ومتذبذب في إنتاجية، ويفسر ذلك الأمر بأن الزراعة المصرية مروية بالأساس، حيث يزرع نحو ٧٥.٨ %من الأراضى الزراعية المصرية بالرى على جانب الزراعات المروية تشغل ما يزيد على نحو 90% من الأراضى الزراعية المصرية .

وبالمقابل فإن الزراعة المروية المستقرة الإنتاجية في الدول العربية الزراعية الرئيسية تمثل ٢٢.٣% سنوياً بسوريا والسودان 17.5% والمغرب ٩.٦% وتقل عن ذلك بالجزائر وتونس وذلك من جملة الأراضى الزراعية، يؤدى ذلك إلى التذبذب الحاد للإنتاجية من الحبوب والمحاصيل عموماً، كما هو الحال في المغرب عام ١٩٩٧ حيث أدت كل هذه الظروف إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3% فقط مقابل ١٠.٣% عام ١٩٩٦ نتيجة للجفاف واضطرابات الطقس المؤثرة.

وتعتبر مصر أكبر الأقطار العربية إنتاجاً للحبوب (٤٣.٢%) تليها سوريا (١٣.٦%)، والسعودية (12.4%) والعراق (٨.٣%)، والسودان (٠.٨%)، والمغرب (٧.٤%) وبنسب أقل في الجزائر وتونس واليمن، ولكن نظراً لأن هذه الأقطار تختلف كثيراً في عدد السكان، تأتى سوريا في مقدمة إنتاج الحبوب بالنسبة للفرد (٣٩٠كجم)، ثم السعودية (٢٩٧كجم)، ومصر252) كجم)، تونس (٢٢٣كجم)، العراق (١٦٥كجم)، والسودان (١١٥كجم)، والمغرب109) كجم)، ومتوسط الأقطار العربية ١٦٤كجم وفي المقابل ما يخص الفرد على المستوى العالمى نحو ٣٤٠كجم في المتوسط.

وتجدر الإشارة إلى أن الوطن العربي قد حقق تقدماً كبيراً في إنتاج الحبوب عموماً، مقارنة بما تحقق على المستوى العالمى، وجاء معظم هذا التحسن على خلاف الاتجاه العالمى، حيث الزيادة الكبيرة في الإنتاج وفي المساحة والإنتاجية،

وبينما نقصت مساحة الحبوب في العالم بنحو ... منذ ١٩٧٩–1993 ، زادت في الوطن العربي بنحو ٢٣% وبينما زاد الإنتاج العالمى بنحو ٢٠%، زاد في الوطن العربي بنحو ٦١%، وبينما زادت الإنتاجية في العالم بنحو ٢٥%، زادت في الوطن العربي بنحو ٣١% .

يعد القمح أهم الحبوب المنتجة في الوطن العربي على الإطلاق، حيث جاء القمح في المقام الأول بالنسبة للإنتاج من الحبوب ٤٦.٤% على مساحة ٣٧% منها وكانت للظروف الطبيعية والبشرية دوراً في سيادة هذا المحصول بين باقى أنواع الحبوب حيث تسود في الوطن العربي نوعية القمح الشتوى الذي يزرع في نهاية الصيف وبداية الخريف، ويحصد في أواخر الخريف وبداية الصيف، وتناسب زراعة هذا النوع من القمح في المناطق المعتدلة الدفيئة والباردة نسبياً، وتتباين كمية الأمطار التي يحتاجها تبعاً لاختلاف الحرارة وخصائص التربة، وزيادة الأمطار عن حاجة القمح تسبب رقادة وتعطل عمليات الحصاد وخدمة الأرض، كما تحد قلة ألمطار من نطاقات زراعة القمح، إذ لا يزرع في المناطق نادرة الأمطار إلا إذا توفرت مياه الرى الصناعي كما في مصر، بينما تكفي عشرة بوصات كحد أدنى لكمية الأمطار اللازمة لنمو القمح في الجهات المعتدلة الدفيئة في بعض جهات الوطن العربي، بينما تصل إلى حوالي70 بوصة في بعض الجهات المدارية لارتفاع معدل التبخر .

إضافة لذلك تعد حاجة الإنسان العربي للقمح والطلب مع الارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة عدد السكان سبباً آخر في التوسع في زراعة القمح والعمل على زيادة إنتاجيته وإنتاجه . وبناءً على ما سبق تركزت زراعة القمح في الوطن العربي بإقليم البحر المتوسط الذي يعد الأنسب لظروف زراعته.

وتعد مصر أولى الدول العربية إنتاجاً للقمح، حيث بلغ الإنتاج ٣٢.٥% من إنتاج الوطن العربي البالغ ١٨.٥ مليون وتعتمد زراعته في مصر على مياه الرى ويسهم الوجه البحرى بما يزيد على ٦٠% من الإنتاج كما في الشرقية والدقهلية والبحيرة، كما تتصدر سوهاج محافظات الوجه القبلى في الإنتاج.

تلى مصر في الإنتاج المملكة المغربية بنحو ٢٠% من إنتاج الوطن العربي حيث مناطق الإنتاج الملائمة للزراعة كما في النطاقات السهلية بين فاس ومكناس وشرق أطلس الريفي والسهول الساحلية المطلة على البحر المتوسط إلى جانب نطاقات متفرقة من السهول الساحلية المطلة على المحيط الأطلنطى ولكن أغلب هذه المناطق مطرية الزراعة متذبذبة الإنتاج.

يلى المغرب في الإنتاج سوريا بنحو ١٦.٥% من جملة إنتاج الوطن العربي وتمثل أهم مناطق الإنتاج بها في السهول المجاورة لتركيا وهي أهم مناطق إنتاج القمح السورى حيث تضم الحسكة ما يقرب من نصف أراضى القمح بالبلاد ثم سهول حمص وحماه ومنطقة دمشق وإقليم طوران ومحافظتى السويداء ودرعة ثم سهل اللاذقية الأقل إنتاجاً لغزارة مطره ثم يحتل الجزائر المركز الرابع من الإنتاج بنحو ١٣% ويتركز الإنتاج في إقليم التل بالشمال أما النسبة المتبقية من الإنتاج العربي فهي تتوزع على السعودية وتونس والعراق والسودان وغيرها من الدلو العربية ويحظى دائماً القمح باهتمام خاص بين الحبوب الأخرى بالوطن العربي على خلاف الاتجاه العالمى ففي خلال الفترة ١٩٧٩ – ١٩٩٣ بينما نقصت المساحة المنزرعة قمحاً في العالم بنحو ٦% زادت في الوطن العربي بنحو ٢٤ %وبينما زادت الإنتاجية في العالم بنحو ٣٧% زادت في الوطن العربي بنحو ٦٧% ومن ثم زاد الإنتاج الكلى العالمى بنحو ٢٩% زاد في الوطن العربي بنحو ١٠٧% ومن ذلك فإن إنتاجية الهكتار من القمح أقل من المتوسطات العالمية بنحو ٣١%

ثم يأتى الأرز بعد القمح من حيث الأهمية، فقد بلغ إنتاجه ٤.٥ مليون طن (١١.٤%) من جملة الحبوب، وإذا كانت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح انخفضت على ٤٧% إلا أنها وصلت في الأرز إلى ٧٥% وقد ادى اختلاف الظروف المؤدية للزراعة الأرز إلى أنه أكثر تمركزاً دون انتشار، مختلفاً في ذلك عن القمح، إذ يعد الأرز من المحاصيل الغذائية الهامة في الوطن العربي وإن كانت زراعته محدودة، حيث لم تعد مساحة حقوله في أى عام المليون هكتار وهو ما يوازى أقل من ٥% من

جملة المساحة المزروعة بالحبوب الغذائية، وذلك لعدم توافر المياه بالدرجة الكافية في مساحات واسعة من الأراضى العربية، لاحتياجه لكميات وفيرة من المياه خلال معظم مراحل نموه (٤٠ – ٨٠بوصة) من مياه الأمطار أو مياه الرى، و هذا لا يتوافر إلى في نطاقات محدودة، إضافة إلى احتياجه لأرض مستوية حتى يسهل غمر حقول الأرز بالمياه، ولذلك كان التوزيع الجغرافي للأرز قاصراً على مساحات محدودة إذ استحوذت مصر على ٩٤% من إنتاجه في الوطن العربي في السهول الفيضية لنهر النيل خاصة الدلتا ثم منطقة شط العرب بالعراق بنحو ٢% أما النسبة الباقية فهي موزعة السهول الساحلية بالمغرب العربي والسودان وسوريا ويأتى الشعير في المرتبة التالية بإنتاج ٦.٧ مليون طن (١٧%) من حجم الحبوب، ويحتاج الشعير لشروط طبيعية مماثلة تقريباً شروط نمو القمح، إلا أنه يعد أوسع انتشاراً في القمح لقدرته على مقاومة الجفاف وتحمل تباين درجات الحرارة وعدم جودة التربة وفقرها، ولذا فهو أقل تأثراً بتذبذب الأمطار، وإذا أضفنا على ذلك نضج الشعير مبكراً قبل القمح وارتفاع إنتاجيته بشكل يفوق المح واللذان يشتركان في نفس مناطق الزراعة، إلا أن الشعير يخصص له الأرض الأقل خصوبة والأقل مطراً، ويتوزع الشعير على المملكة المغربية التي تضم ٥٢% من الإنتاج العربي في السهول الغربية وحوض نهر سيبو وسهول مراكش ووادى سوس، ويلى المغرب سوريا بنحو١٥% من الإنتاج ويتوطن بين المساحات المنزرعة بالقمح وإن زادت على هوامشها، وتحتل الجزائر المركز الثالث بنحو ١٥.٩% من الإنتاج العربي ويزرع في مساحات واسعة متناثرة بدءً من النطاق الساحلى في الشمال حتى الواحات في الجنوب، أما نسبة الإنتاج الأخرى فهي موزعة على تونس والعراق وبعض الدول الأخرى وتحتل الذرة الشامى المرتبة الثالثة من إنتاج الحبوب، وتتميز الذرة الشامية بأنها محصول يزرع في الأقاليم المعتدلة الدفيئة حيث ارتفاع الحرارة واختفاء الصقيع وزيادة الإشعاع الشمسى ووفرة الأمطار أو مياه الرى، ولذا في من أهم المحاصيل الصيفية في مصر والتي تستحوذ على ٨٨% من الإنتاج العربي وتتركز أراضيها في الوادى والدلتا

المصرية المروية الخصبة أما نسب الإنتاج المتبقى فتوزع على المغرب وعدد من الدول العربية أهمها السودان والعراق واليمن وسوريا.

أما باقى محاصيل الحبوب الأخرى فهي تحتل نسب أقل بين جملة إنتاج الحبوب بالوطن العربي وهي الذرة الرفيعة بنحو ٤ مليون طن (١٠%) وبنسب أقل الدخان والشيلم.

ب - السكريات:

يعتمد العالم في الحصول على احتياجاته من السكر على ثلاث مصادر رئيسية هي: قصب السكر وبنجر السكر، وهما الأكثر أهمية ومصدر السكر بالوطن العربي، ثم السكر المصنع من الذرة، ويعد قصب السكر من محاصيل المناطق الحارة، ويبقى في الأرض نحو ثلاثة أعوام أو أكثر، ويحتاج إلى كميات وفيرة من مياه الرى (٤٠٠٠م٣ ماء) لإنتاج الطن الواحد من سكر القصب، إلى احتياجاته لتربة خصبة وعمالة وفيرة رخيصة وصناعة حاضرة، أما بنجر السكر فهو من محاصيل المناطق الباردة المعتدلة وهو موسمى، ويلزم نحو ١٣٠٠م٣ ماء لرى الطن الواحد من السكر، ويحتاج لترب خصبة إذ انه من المحاصيل المجهدة للتربة، لذا يجب الاهتمام بتسميد الأرض بصفة دورية، كما يجب ان تكون التربة هشة حتى لا تعوق نمو المحصول .. والمصدر الثالث هو مسل الذرة عالى الفركتوز (أيزوجلوكوز) . فيصنع من نشا الذرة الشامية، استناداً إلى التقدم الذي تم إحرازه في مجال التكنولوجيا التقليدية، خاصة تكنولوجيا الإنزيمات، ودرجة حلاوته أعلى من سكر القصب بنحو ١.٧ مرة، كما أنه أرخص سعراً، وقد تزايد استخدامه حديثاً خاصة في تحلية المشروبات العازية والصناعات الغذائية، وتنتج الولايات المتحدة منه نحو ثلاثة أرباع الإنتاج العالمى .. بل وهناك مصدر رابع لإنتاج السكر لا يزال في مرحلة التطوير، ولكنه يمثل آفاقاً جديدة، إذ يعتمد على مركبات بروتينية ذات درجة حلاوة عالية جداً – تبلغ ٢٠٥٥ – ٣٠٠٠ مرة مثل السكر، ولعب هندثة وراثية دوراً أساسياً في تطويره زاد إنتاج الوطن العربي من السكر لنحو ٢.٣ مليون طن عام ١٩٩٥

بمتوسط إنتاج للفرد نحو ٩.٥كجم مقابل19.6 كجم للفرد سنوياً على المستوى العالمى، يمثل سكر القصب نحو ثلاثة أرباع هذا الإنتاج والباقى لسكر البنجر، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى نحو ٤٢.٢% فقط. استحوذت مصر على أكثر من ٧٠% م إنتاج قصب السكر العربي ويتركز أكثر من ٩٦% منه في الوجه القبلى والباقى في الوجه البحرى، أما السودان فتنتج حوالي نحو ٢٠% منه وتتوزع النسبة الباقية على المغرب والصومال والعراق واليمن ولبنان، وتبلغ إنتاجية الهكتار نحو ٨٩.٣ طناً في مجموع الدول العربية عام ١٩٩٥، وتصل إلى حدها الأدنى في لبنان (٢٢ طناً للهكتار) وإلى حدها الأقصى في مصر (١١١.١ طناً للهكتار) علماً بأن متوسط إنتاجية الهكتار في العالم بلغت ٦٢.٧ طناً.

كما استحوذت المغرب على 61% تقريباً من إنتاج بنجر السكر العربي يليها سوريا بنحو ٢٢% أما النسبة المتبقية فهي من نصيب مصر و تونس وفلسطين والعراق والجزائر ولبنان، وتعد إنتاجية البنجر العربي عالية بصفة عامة حيث بلغت ٤٦.٤ طناً للهكتار عام ١٩٩٥، مقابل ٣٤ طناً على الصعيد العالمى .

ويتركز إنتاج السكر العربي في أربعة أقطار رئيسية هي مصر1.092) مليون طن)، والمغرب (٥٢٠ألف طن)، و السودان (٥١٢ألف طن)، وسوريا (١٤٢ألف طن)،، ثم كميات محدودة في تونس (٢٠ألف طن)، والصومال ولبنان (١٥ألف طن(، والعراق (ألف طن)، على الرغم من تحقيق الوطن العربي زيادة كبيرة في إنتاج السطر منذ أواخر السبعينيات حتى منتصف التسعينيات بنحو ٧٤% مقابل ٢٥% على المستوى العالمى، ومع ذلك تظل نسبة الاكتفاء الذاتى منخفضة إلى حد كبير، وفي هذا الصدد تتوزع الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات .

الأولى: مكتفية ذاتياً، وتشمل السودان فقط، حيث كان متوسط إنتاج الفرد ١٨.٧كجم والاستهلاك ١٦.١كجم، ومن ثم كان فائض التصدير نحو ٧٥ الف طن

الثانية: أقطار منتجة وغير مكتفية ذاتياً وهي: مصر بنسبة اكتفاء (٨٢%)